

حقائق التأويل

[298] وإن كانا لم يعطيا المفاعلة حقها ، فإن من حقها أن يفعل كل واحد من الاثنين

بصاحبه مثل الذي يفعله به صاحبه ، وقد علمنا أن من عليه الدين لا يلزم ولا يثابت ، بل مراده أن يفلت من الربقة ويخلص من الضغطة ، وانما قيل: تلازما ، على المعنى الذي ذكرنا ، ألا ترى إلى قول العرجي وهو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان: فتلازما عند الفراق صباية * أخذ الغريم بفضل ثوب المعسر فبين أن صاحب الدين هو المانع الحابس ، والمعسر هو الممنوع المحتبس. وقول الله تعالى: (إن عذابها كان غراما) [1] معناه: دائما لازما ، وقد يحتج اصحاب الوعيد بذلك على خلود الفساق في النار نعوذ بالله منها ! قال أبو عبد الله: (و قد ذكر ايضا فيمن قطع أنملة إنسان ، ثم قطع أنملة ثانية من تلك الاصبع ، أن عليه كذا وكذا ، فسمى المفصل الثاني انملة ، وانما الانامل أطراف الاصابع ، لا مفاصلها ، ورواجبها التي هي عقودها ، وما حكى عن أحد من أهل اللغة أنه سمى عقود الاصابع ومفاصلها انامل ، فيسلك سبيله ويتبع دليله . قال: وقال ايضا في بعض كتبه: ماء مالح ، وهذا لم يقله أحد قط ، انما هو ملح وعذب ، قال تعالى: (هذا عذب فرات وهذا ملح اجاج...) [3] .

_____ (1) الفرقان: 65. (2) زيادة في (خ) (3)

_____ الفرقان: 52.